مؤ قت



الجلسة ٤ ١٢ ٥

الجمعة، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

السيد ساردنبرغ .... (البرازيل) الرئيس: الاتحاد الروسي . . . . . . . . . . . . . . . . . السيد كنوزين الأعضاء: الأر جنتين .... السيد ميورال الجزائر .... السيد بن مهدى جمهورية تترانيا المتحدة ..... السيد مهيغا الدانمرك ..... السيد فابورغ – أندرسن فرنسا ..... السيد دلا سابلير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأير لندا الشمالية ..... السيد جو نستن الولايات المتحدة الأمريكية ......... السيد فردريك 

## جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأحرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية مجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. Chief of the Verbatim : وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Reporting Service, Room C-154A.

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/٠١.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ديميتري روبل، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية سلوفينيا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية سلوفينيا، السيد ديميتري روبل، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في حدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها سعادة السيد ديميتري روبل، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية سلوفينيا. ويشرفني أن أعطيه الكلمة الآن.

السيد روبل (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، وباقي أعضاء مجلس الأمن على دعوتي وإتاحة هذه الفرصة لي كي أتكلم أمام هذه المجموعة الموقرة من الممثلين.

ويسرني ويسعدني أن أخاطب مجلس الأمن باسم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن تولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الوقت الراهن ليس أمرا يبعث على البهجة. فكما يعلم المجلس بلا شك، ليست لدى المنظمة حتى الآن ميزانية لعام ٥٠٠٠، بعد مرور حوالي ١٠ أسابيع على بدء العام. وليس

لديها اتفاق على حدول حديد للاشتراكات. وهناك مناقشة مثيرة ورفيعة المستوى تدور حاليا بشأن مستقبل المنظمة. ويحدث كل ذلك في عام يُفترض فيه أن تحتفل المنظمة بإسهامها في تعزيز الأمن والتعاون في أوروبا، والتأمل في السنوات الثلاثين التي مرت منذ توقيع قانون الوثيقة الختامية لملسنكي والسنوات الخمس عشرة التي مرت منذ أن وضع ميثاق باريس رؤية لأوروبا موحدة وحرة.

وقد يسأل المرء عما إذا كانت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تمر بأزمة. وأود أن أجيب على ذلك بألها بلا شك في حالة انتقالية. وبعض الدول المشاركة قد شكت من ازدواجية المعايير وطالبت باستعراض الكيفية التي تراقب عما المنظمة الانتخابات. ولم يتم الاتفاق على تمديد ولاية عملية مراقبة الحدود في جورجيا. ولم يتم التوصل إلى توافق آراء بين وزراء خارجية دول المنظمة في ختام الاجتماعين الأحيرين للمجلس الوزاري.

واستجابة للنداءات الموجهة من أجل الإصلاح، عينت فريقا من الشخصيات البارزة لتقديم توصيات لتعزيز فعالية المنظمة. بعد ذلك ستُجرى مشاورات رفيعة المستوى، وفيما بعد سيُعقد اجتماع للمجلس الوزاري في لوبليانا. ويوجد فريق عامل معني بالإصلاح يبحث، ضمن أمور أحرى، تحديث النظام الداخلي للمنظمة. ولقد اتُخذ قرار بتوضيح وتعزيز ولاية الأمين العام، وإنني أبحث الآن عن شخص يخلف حان كوبيس، الذي تنتهي فترة خدمته في حزيران/يونيه المقبل. كما نبحث كيفية تحسين فعالية عملياتنا الميدانية.

إنني أنظر إلى هذه العملية على ألها فرصة لا أزمة. وأعتقد أن التحديات القائمة لأهمية المنظمة وتوجهها الاستراتيجي قد أيقظت بعض الدول من سبالها وسلطت الأضواء على بعض المسائل الملتهبة الكامنة تحت السطح منذ بعض الوقت. وإذا كانت هناك اختلافات كبيرة في الرأي بشأن الأمن في أوروبا، فالمنظمة هي المكان المثالي للتكلم بشألها. لذلك دعونا نتكلم. وإذا كانت الأمور تحتاج إلى التحسين، فلنفعل ذلك.

إن أحد مصادر قوة المنظمة هو قدرها على التكيف مع تحديات العصر. والتغيرات التي طرأت على الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا تبين أن أوروبا في حالة انتقالية، والسبب يعود جزئيا إلى توسيع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ولكن أيضا إلى ضرورة التصدي للتهديدات الجديدة للأمن. ولابد أن تبقى هذه المنظمات فعالة حتى تبقى ذات أهمية، وليست منظمة الأمن والتعاون في أوروبا استثناءً في هذا الشأن. لذلك أرحب بمناقشة ومبادرات الإصلاح من أجل المزيد من ويوجد مجال للمزيد من التعاون. التعزيز للمنظمة، وليس للقضاء عليها.

> وكما يعلم المحلس، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنظيم إقليمي من منظور الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. لذلك نقرأ باهتمام تقرير الفريق الرفيع المستوى المعنى بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) ونأمل أن تُتخذ قرارات شجاعة، مثل قرار الاستفادة بشكل أكبر من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة والتعزيز الإضافي لتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية.

> لقد مرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بعملية مماثلة قبل عامين، عندما وضعت استراتيجية للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن والاستقرار في القرن الحادي والعشرين، والسي اعتمدها احتماع المحلس الوزاري في ماسترخت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وأعتقد أنه يمكن للمنظمة، من حلال تنفيذ هذه الاستراتيجية، أن تتحمل بعضا من أعباء الأمم المتحدة في منطقة المنظمة. وكما أشار فريق الأمم المتحدة، فإن قدرة مجلس الأمن على منع التهديدات والتصدي لها بصورة أكثر استباقية يمكن تعزيزها من خلال الاستفادة من المنظمات الإقليمية بشكل أكبر وأكثر إثماراً. ولدى المنظمة الموقع والأدوات الجيدة

وحلص الفريق أيضا إلى استنتاج أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد بشكل أكبر من آليات الإنذار المبكر التابعة للمنظمات الإقليمية ومن معاييرها القياسية في توجيه الجهود الوقائية. وتتمتع المنظمة بصيت اكتسبته عن حق في يمكن للمنظمة أن تضطلع بدور. محالات الإنذار المبكر والعمل السريع ومنع نشوب الصراعات. وتوجد مجالات، مثل منع نشوب الصراعات بين

المجموعات العرقية وتنظيم وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والسمسرة فيها ونقلها، وهي محالات تتفوق فيها معاييرنا حتى على معايير الأمم المتحدة. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنسق أيضا المساعدة في التصديق على اتفاقيات وبروتوكولات الأمم المتحدة الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب وتنفيذها. ونعمل مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في التصدي للتهديدات الاقتصادية والبيئية للأمن. فنحن نكمل بعضنا البعض في العمل بشكل حيد حدا،

في كوسوفو، تشغل المنظمة موقعا مكملا في الهيكل المكون من عناصر لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وذلك مثال جيد على الكيفية التي يمكن بما لمنظمة إقليمية استكمال الجهود وتعزيز قدرات الأمم المتحدة. وفي هذا العام الهام بالنسبة لكوسوفو، أعتقد أنه باستطاعة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تؤدي دورا رئيسيا في عملية استعراض المعايير وأن تكون جزءا من الوجود الدولي في كوسوفو. فلدى المنظمة حبرة كبيرة في قضايا الأقليات الوطنية، ومهام الشرطة، وبناء المؤسسات العامة الفعالة، وهمي أمور بالغة الضرورة للتنمية السلمية والمستدامة لكوسوفو. وينبغي الاستفادة من قدرات المنظمة إلى أقصى

إن حالة كوسوفو تسلط الضوء على قضية يجب أن نتفق بشأها في المحتمع الدولي، بما في ذلك منطقة منظمة الأمن والتعاون، وهي التوفيق بين الرغبة في تقرير المصير والحفاظ على السلامة الإقليمية للدول. ففي أجزاء من مولدوفا وجورجيا وفي إقليم ناغوري - كاراباخ المتنازع عليه، تبذل المنظمة محاولات نشطة لحل الصراعات التي يُشار إليها أحيانا بوصفها صراعات محمدة، ولكنها بدأت تشتعل في الآونة الأحيرة.

وفي تلك الحالات، فإن لدى المنظمة ولايات واضحة، وهي تمثل إحدى الوكالات الريادية في الميدان. وقد يكون ثمة أمثلة أخرى على الاستقلال المتنازع عليه حيث

وقد أثلج صدري التقدم البطئ، وإن كان مطرداً، في الحوار بين أرمينيا وأذربيجان.

وآمل أن تمكننا التغييرات الأحيرة في أوكرانيا والمناخ السائد بعد الانتخابات في مولدوفا من بذل محاولة حديدة لحل الصراع في ترانزدنيستر.

وفضالاً عن ذلك، تعمل المنظمة بالتعاون مع الأطراف المعنية من أجل خفض حدة التوترات في أوسيتيا الجنوبية، حورجيا، والنهوض بترع الصبغة العسكرية وبناء الثقة وتحقيق تسوية دائمة.

وفي كل تلك الحالات، أهيب بأعضاء بحلس الأمن- لا سيما من يقومون بدور الوساطة في تلك الصراعات أو من يملكون تأثيراً على الأطراف- أن يدعموا جهود المنظمة. ومن الصعب بالنسبة للمنظمات فيما بين الدول أن تتعامل مع الأطراف من غير الدول، حتى وإن كانت، في بعض الحالات، في مقام السلطات الفعلية. وهناك أوقات يمكن أن تكون ضغوط الدول القوية- بما في ذلك الدول ذات العضوية الدائمة في المجلس- حاسمة. وأحث المجلس على ممارسة تلك الضغوط في سياق جهود الوساطة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمساعدة في حل تلك الصراعات الطويلة الأمد.

وثمة مسألة هامة أحرى في تقرير الفريق هي التعارض بين مفهوم مسؤولية الحماية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وتلك مسألة تتخذ المنظمة بشألها موقفاً واضحاً وتقدمياً للغاية، على الأقل عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان. وفي عام ١٩٩١، في احتماع عقد في موسكو، اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أن،

"الالتزامات التي يتعهد بها في مجال البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، هي من المسائل ذات الاهتمام المباشر والمشروع لجميع الدول المشاركة ولا تخص الشؤون الداخلية للدول المعنية حصرياً".

وهذا التدخل المشروع هو الأساس لمساءلة الدول المشاركة بعضها بعضاً عن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بصورة مشتركة. وهو المبرر لإيفاد بعثات للمنظمة في الدول

المشاركة لمساعدة الدول المضيفة في مواجهة تحديات بعينها. وهذا هو السبب الذي يمكن مفوض المنظمة السامي المعني بالأقليات الوطنية وممثل حرية وسائط الإعلام من الذهاب إلى أي دولة من الدول في نطاق المنظمة للحيلولة دون نشوب صراع بين الأعراق وضمان احترام حرية وسائط الإعلام. وأعتقد أن ذلك النوع من الارتباط العميق لم يسبق له مثيل؛ ويتعين المحافظة عليه، وضمان أن يتم ذلك بروح تعاونية طول الوقت.

وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعنى بالتهديدات والتحديات والتغيير يبرز التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي والتي لا تُعصم منها دولة أو منطقة في العالم. وفي عالمنا المترابط هذا، لا يمكن أن يتجزأ الأمن. فالتحديات المتعددة الأوجه تتطلب استجابة متعددة الأطراف ذات نظرة شاملة للأمن. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقوم بدورها. وكما أشرت بالفعل، فإنها رائدة في الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراع. ولدى المنظمة دور محدود ولكن مُركَّز في تسوية الصراعات. ولديها سجل ثابت في إعادة التأهيل وبناء السلام بعد الصراع. وهي منظمة شاملة وإقليمية فعلاً توفر منتدى قيماً للحوار حول المسائل الأمنية ذات الاهتمام المشترك. ولديها مؤسسات فريدة بولايات قوية تتناول الأقليات الوطنية، وحرية وسائط الإعلام، والمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي الهيئة الرئيسية لرصد الانتخابات في أوروبا، والتي ينظر إلى تقاريرها على أنها طابع هام لضمان الجودة. والبعثات الميدانية الثماني عشرة للمنظمة تمثل وجوداً قيما في الميدان وتوفر مساعدة ملموسة للدول المشاركة. وقد طورت المنظمة بسرعة قدرات للتعامل مع التهديدات الجديدة للأمن، بما في ذلك مكافحة التهريب ومكافحة الإرهاب وإدارة الحدود وحمايتها.

وعندما نتعامل مع التهديدات الجديدة للأمن، فإن المسألة الأساسية بالنسبة للمنظمة هي احترام سيادة القانون. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن نتأكد من أن الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب لا تتم بصورة تنتهك حقوق الإنسان، وأن يتعلم حراس الحدود التقنيات المعقدة وأن تطبق مدونة سلوك

05-25560 4

سليمة وأن يتم التحري وإنفاذ القانون والملاحقة القانونية بصورة ناجعة عند التعامل مع الاتجار بالبشر.

والحفاظ على النظام هو أحد الأنشطة التقليدية. ففي كثير من حالات التوتر، لا نحتاج إلى ذوي الخوذ الزرق؛ بل يحتاج المرء إلى شرطة جيدة. وللشرطة الجيدة دور حيوي في منع نشوب الصراع، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي إبان الأزمات السياسية وإعادة تأهيل المجتمعات بعد الصراع. وبدون إنفاذ القانون بشكل ناجع واحترام سيادة القانون وتفعيل المؤسسات المسؤولة عن التقيد بذلك، لن يكون ثمة احتمال كبير لتطور أي دولة من الدول اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً. وتدير المنظمة وحدات لتطوير الشرطة في غرب الملقان. وبرنامج مساعدة الشرطة قد بدأ في قيرغيزستان، ويجري إعداد برامج أحرى في أرمينيا وأذربيحان وجورجيا. ولا تمتلك أي منظمة دولية أخرى حالياً القدرة على ويجري نطاق هذه المنظمة في الدول الأكثر تعرضاً للجريمة الطويل في نطاق هذه المنظمة في الدول الأكثر تعرضاً للجريمة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

ولقد أبرزت أعمال الشرطة لألها مثال حيد على نوع العمل البرنامجي المباشر في الميدان والذي تقوم به المنظمة في التعامل مع احتياجات الدول والمحتمعات في أوروبا. وينبغي ألا تبخس الدول العمل الهادئ والمفيد الذي تقوم به منظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لجعل العالم مكاناً أكثر أمناً، أو أن تعتبر هذا الدور من المسكمات. ويمكننا أن نفعل الأشياء بشكل أفضل. وأنا أرحب بمناقشة الإصلاح على الجانبين. لكن في غضون ذلك، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الأشياء الطيبة التي نفعلها والالتزامات الهامة التي اتفق عليها بتوافق الآراء ومزايا تعددية الأطراف الفعالة.

إن أوروبا لم تصبح بعد موحدة وحرة كما توخي لها في مؤتمر القمة الذي عقدته المنظمة في باريس عام ١٩٩٠. وهناك كثير من العمل الذي ينبغي أن نقوم به، ويجب أن نكون يقظين حتى لا ينعكس مسار التقدم الذي تحقق في الأعوام القليلة الماضية. وأنا على ثقة من أن عملية الإصلاح ستجعل مزيداً من البشر، بل والدول بصفة خاصة، يدركون فائدة المنظمة، أو تذكرهم بذلك، وستحفزهم على

استثمار الموارد اللازمة والإرادة السياسية بغية جعلها أكثر فعالية.

وينبغي للمنظمة أيضاً أن تكون أكثر انفتاحاً لتبادل بحارها وحبراها مع الآخرين. وفي عام ٢٠٠٤، أوفدت المنظمة فريق دعم انتخابي إلى أفغانستان، بناء على طلب السلطات الأفغانية. وفي وقت سابق من العام الحالي، أوفدت المنظمة فريقا لتقييم الاحتياحات إلى الأراضي الفلسطينية للتعرف على نوع المساعدة التي يمكن للمنظمة أن تقدمها بشأن الانتخابات. ومنغوليا الآن أحد شركاء المنظمة في التعاون. وهكذا، سيرى المجلس أن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أثر يتجاوز إقليمها الواسع، وأنه يمكنها أن تواصل تطوير هذه العلاقات.

لقد تغير العالم بشكل هائل حلال الأعوام الثلاثين الماضية منذ اجتمع ٣٥ من رؤساء الدول في هلسنكي يوم ١ آب/أغسطس ١٩٧٥ لتوقيع وثيقة حتامية مكرسة لتحسين وتكثيف علاقاتهم والإسهام في تحقيق الأمن والسلام والعدل والتعاون والتقارب في أوروبا. كما تغيرت المنظمة بشكل جذري في ذات الوقت، إذ تطورت من مؤتمر إلى منظمة بالغة التعقيد. ولكن التحدي ما زال هو نفسه بالنسبة للدول المشاركة في تلك المنظمة: أن تنهض بعلاقات أفضل فيما بينها وأن تميئ ظروفاً يمكن لشعوها أن تعيش في ظلها في سلام حقيقي ودائم. ويجب أن نواصل العمل معاً نحو تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): حيث أنه لا توجد قائمة للمتكلمين، سأعطى الكلمة لأعضاء المحلس الذين يرغبون في توجيه أسئلة إلى الرئيس الحالي ممن يبدون هذه الرغبة للأمانة العامة من الآن.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم بكل حرارة على توليكم رئاسة المحلس. وأتمنى لكم كل نجاح بصفتكم هذه، وأنا على ثقة من أن التوفيق سوف يحالفكم. وأعدكم بأن يتعاون وفدي معكم تعاوناً كاملاً في هذا الشأن.

5 05-25560

وأود أن أعرب عن تقدير خاص للغاية للأداء الممتاز للسفير أدشي، ممثل بنن، وفريق موظفيه حلال رئاسة بلاده للمجلس في شهر شباط/فبراير.

وإذ انتقل إلى عملنا اليوم، فان لدي تعليقا قصيرا أدلي به وسؤالين أوجههما. وأود أولا أن أهنئ وزير الخارجية ديمتري روبل على بيانه النفاذ جدا والواضح. وتشكل سلوفينيا أحد الشركاء المفيدين لرومانيا في منظمة حلف شمال الأطلسي، وفي الاتحاد الأوروبي وفي الشؤون الإقليمية، وأود أن أتمنى للسيد روبل، من هذا المنظور المعين لعلاقاتنا الثنائية، فترة عمل ناجحة جدا بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبعد مضي شهرين من تلك الولاية، فان بوسعنا بالفعل أن نشهد لهجا أماميا نشطا وطموحا نحو أكثر المسائل الملحة المدرجة في جدول أعمال المنظمة. وتشعر رومانيا بشكل حاص بالسرور حيال المنقمام الذي يولى لمسألة كوسوفو، التي تشكل تحديا للبلقان الغربية ولأوروبا بأكملها في الفترة المقبلة.

لقد أثار السيد روبل بعض النقاط النفاذة اليوم، التي ستبقى أيضا محور اهتمامنا خلال عام ٢٠٠٥. تتعلق إحدى تلك النقاط بمدى فعالية التناول المتعدد الأطراف لما يسمى بالصراعات المحمدة. وتشكل تلك الحالات المطولة للصراع مشاكل مروعة للمناطق التي تدور فيها. وإني متأكد بأن فيج "الكوب نصف ملآن" [التفاؤل] سيشير إلى أن الأمر المحمود هو على الأقل أن أؤلئك الأشخاص أصبحوا لا يقاتلون بعضهم بعضا. ولكن نظرة "الكوب نصف فارغ" [التشاؤم] توضح أن تلك الحالات تجابه المجتمع الدولي بتهديدات مستمرة بشكل متزايد. وتشكل المناطق التي تقع خارج سيطرة المجتمع الدولي ونطاق تسويته عوائق التي تقع للجريمة المناطق التي تنتمي إليها وكثيرا ما تصبح مراتع للجريمة المنظمة وللاتجار غير المشروع وللتهريب

وتؤمن رومانيا بأن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، الذي يضطلع بالمسؤولية الأولية عن صون السلام الدولي بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومنظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يمكنها ويجب عليها أن تفعل المزيد بغية النهوض بتسوية تلك الحالات. ومن ذلك المنطلق، أود

أن التمس آراء السيد روبل بشأن مسألتين. أولا، أرجوه أن يوضح أهداف رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق باتخاذ المزيد من الخطوات في تسوية الصراعات المجمدة. وأيضا، عند هذه النقطة، ما هو تقييمه لإمكانية إقامة علاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في التعامل مع الصراعات المطولة والمجمدة وأيضا فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات؟ ثانيا، هل يتفضل بالمزيد من التوضيح بشأن النهج الذي تتخذه رئاسة المنظمة نحو الصراع الدائر في ترانسديستريا بجمهورية مولدوفا؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد فندريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي وزير الخارجية، على مخاطبتكم لنا اليوم، التي حددت بوضوح القدرات الفريدة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما جعلها فعالة جدا في تأمين السلام والأمن. لقد أوضحتم في التعليقات التي أدليتم كما نقطة أثارها أيضا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام وهي: أنه ينبغي للامم المتحدة أن تتعاون بقدر أكبر وبشكل أفضل مع المنظمات الإقليمية. وقد أبرزتم الإنذار المبكر والعمل العاجل ومنع نشوب الصراعات بوصفها مجالا للمزيد من التعاون. ومتابعة للسؤال نفسه الذي وجهه بشكل أساسي السفير موتوك، كيف تعتقدون، من الناحية العملية، أن بوسع المنظمتين أن تحسنا تعاو فمما بغية منع التهديدات والتصدي لها بشكل استباقي؟

والسؤال الثاني الذي نود أن نوجهه يتعلق بما يلي. لقد ذكرتم نجاح الأفرقة الانتخابية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي أوفدت إلى أفغانستان وإلى السلطة الفلسطينية وقلتم إنه يمكن قيام المنظمة بالمزيد من تطوير علاقاتها مع خارج منطقة المنظمة. ما هي الفرص التي ترونها للمنظمة ولخبرتها خارج منطقة منظمة الأمن والتعاون في اوروبا؟

السيد كنوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود في البداية، سيدي، أن نرحب بكم وبوفد كم وأن نهنئكم على تولي البرازيل لرئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

كما نشعر بالامتنان للسفير آدشي ولوفد بنن بأكمله على عملهما في رئاسة المجلس في شباط/فبراير.

ويسرنا أن نرحب في جلسة اليوم بمشاركة السيد روبل، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية سلوفينيا.

إن روسيا أيدت الأولويات الأساسية التي اقترحتها الرئاسة السلوفينية في المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي ترمي إلى إلاصلاح والتنشيط وإعادة التوازن في ثلاثة محالات لأنشطة تلك المنظمة هي: الأمن والاقتصاد والميدان الإنساني. ونحيط علما بشكل خاص بالحاجة المبينة لتعزيز دور المنظمة في المجال الأمني. فحتى تتمكن المنظمة من تحقيق غرضها الأصلي بالكامل بوصفها منتدى لإجراء حوار واسع بين أنداد بشأن أكثر المسائل الهامة، فإن الحاجة تقوم إلى التغلب على الاختلالات في التوازن الوظيفية والإقليمية التي أنشئت بصورة مفتعلة في عمل تلك المنظمة.

لقد فضل وفدنا باستمرار إحراء تطوير وتحسين شاملين للتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والتدابير الإقليمية ودون الإقليمية استنادا إلى الأساس القوي لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الفصل الثامن، مع المراعاة الواجبة للمزايا النسبية للمنظمتين.

ونلاحظ مع شعور بالارتياح أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها آلية إقليمية، أنشأت تعاونا وثيقا ومفيدا مع الأمم المتحدة في عدد كبير من المحالات الرئيسية - أولا وقبل كل شيء، المحالات المتصلة بالأمن وبتسوية الصراعات الإقليمية. وإذ نورد نماذج من حدول أعمال مجلس الأمن وحده، يمكننا أن نشير إلى أبخازيا وجورجيا وإلى البوسنة والهرسك. ونحيط علما على نحو خاص بإسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تنفيذ قرار محلس الأمن ١٢٤٤ (٩٩٩) بشأن كوسوفو وصربيا والجبل الأسود. وتضطلع بعثة المنظمة في تلك المنطقة، التي تشكل عنصرا من عناصر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بدور هام، خاصة في مراقبة وتعزيز الامتثال لحقوق الإنسان وفي رصد وسائط الإعلام المحلية.

وفي ذلك السياق، أود أن أوجه سؤالين إلى السيد روبل. أولا، ما هي الخطوات الإضافية التي لا بد من اتخاذها بغية ضمان الحماية المتساوية حقا لحقوق الإنسان لجميع سكان كوسوفو، وأولا وقبل كل شيء، لأعضاء الأقليات غير الألبانية؟ ثانيا، في ضوء التجارب السلبية التي حصلت في آذار/مارس ٢٠٠٤، ما هي الخطوات التي تعتزم المنظمة اتخاذها في كوسوفو-بطبيعة الحال، بالتعاون مع الأمم المتحدة-بغية منع تجدد مظاهر التطرف من حانب وسائط الإعلام المحلية ومنظمات المجتمع المدن؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد جونست (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، نعرب ، سيدي، عن تهانيئنا للبرازيل على توليها رئاسة المحلس ونتقدم بأطيب تمنياتنا وتعاوننا الكامل في برنامجكم للعمل لهذا الشهر. كما نود أن نشكر الممثل الدائم لبنن ووفدها وأن نهنئهما على الجهود المتميزة التي بذلاها خلال شهر شباط/فبراير.

والمملكة المتحدة تساند بقوة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولذلك نحن في غاية الامتنان للوزير على الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم. ونريد أن نرى منظمة فعالة وقوية تغطي كل نطاق ولايتها. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به في ميدان الأمن تشجيعا للدول الأعضاء للتوقيع على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالنشاط الإرهابي. ونرحب بإسهامها العام في دعم المعايير الدولية التي اتفقنا عليها جميعا وأدرجت في اتفاقات الأمم المتحدة وغيرها. ونعتقد ألها أيضا تقدم إسهاما هاما في بناء الديمقراطية في كوسوفو وعبر المنطقة. وبالرغم من أننا نرحب بالأنشطة الإصلاحية وتقرير الشخصيات البارزة، فإننا نرى أنه من المهم للغاية ألا تُنفذ الأنشطة الجديدة على حساب المهام الهامة للغاية الخاصة بحقوق الإنسان وبناء الديمقراطية.

وإزاء تلك الخلفية، لديَّ سؤالان للوزير. أولا، كيف يقوِّم قدرة منظمة الأمن والتعاون على الاضطلاع بمجالات

7 05-25560

حديدة من الأنشطة بينما تظل فعالة، بل تصبح أكثر فعالية، في المحالات التي تخصصت فيها حتى الآن؟

ثانيا، بالنظر إلى توسع أنشطة الاتحاد الأوروبي في مجال منع الصراعات وحلها - بسياسة الأمن والدفاع الأوروبي في جوانبها العسكرية والمدنية والمسائل الأحرى المتعلقة باستراتيجية الأمن الأوروبي - كيف يمكننا إقامة علاقة تكاملية وفعالة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأطراف الفاعلة الأحرى للمعالجة الفعالة لمسألة الأمن الأوروبي بأوسع معنى له، جغرافيا ووظيفيا؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

أعطى الكلمة الآن للسيد روبل ليرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد روبل (تكلم بالانكليزية): لست أدري إن كنت أستطيع الرد على جميع الأسئلة بالطريقة المتوقعة، ولكنني سأحاول جهد الطاقة. وسأحاول الرد عليها واحدا تلو الآخر، على النحو الذي وجهت به إلي.

فيما يتعلق بالصراعات والتعامل معها بفعالية، أود أن أقول أولا، بصورة عامة، إن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أقوى ما تكون في منع نشوب الصراعات، ولكن لها أيضا دور في تسوية الصراعات. والأماكن أو الجهات الواضحة في هذا الشأن هي جنوب أوسيتيا وترانسدنيسترا وناغوري كاراباخ؛ فكما يعلم أعضاء المجلس، ظللنا نعمل بنشاط في تلك الأماكن. والمسألة لا تتعلق بما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة لمنظمة الأمن والتعاون بقدر ما تتعلق بما يمكن أن تفعله نقطمة الأمن والتعاون للأمم المتحدة. وكانت تلك نقطمة البداية أو الافتراض في بياني اليوم وحافزا أيضا للحضور إلى هنا. وستجري أولا محاولة التسوية الفعالة للصراعات عن طريق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدون القيام المتحدة . وبشكل عام، يمكننا القيام المتحدة . وبشكل عام، يمكننا القيام لكي يتلوه عمل مبكر.

فيما يتعلق بالتدابير الإضافية - كيفية جمع الجهود وتحقيق التآزر وتعزيزه بين منظمة الأمن والتعاون والأمم

المتحدة - قد قلت عنها شيئا، ولكن هذا سؤال لم يوجهه إلى ممثل رومانيا فحسب، ولكن أيضا زملاء آخرون. وإن منظمة الأمن والتعاون تولى أهمية كبيرة لروابطها مع الأمم المتحدة ، ومما يثلج صدري حقا أن أتمكن من الاجتماع بمجلس الأمن اليوم. فمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها منظمة إقليمية، تسهم إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن في مجالات مسؤوليتها وفي التنفيذ الفعلى لوثائق الأمم المتحدة ومبادئها. ويسرني أن أرى أن التعاون بين منظمتينا - إحداهما أكبر وأكثر أهمية والأخرى تمثل أعضاءها البالغ عددهم ٥٥ - وثيق ويتواصل تعزيزه. وتعمل منظمتانا بشأن العديد من المسائل في تآزر وعلى وجه الخصوص، نعمل على نحو وثيق حدا مع لجنة المحلس لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة في مكافحة الإرهاب. ولدينا روابط قوية مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا - وقد ذكرت ذلك في بياني - ونحن نعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة في الميدان، ولا سيما مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وآمل أن ينعكس ذلك التعاون في قرار للجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟ ولم يحصل اتفاق على نص من هذا القبيل في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ونعمل حاليا على التوصل إلى توافق آراء بشأن قرار في هذا الشأن. ونحن في غاية السرور للمبادرات الرامية إلى تعميق العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ونلاحظ أيضا الدعوات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعنى بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) من أجل توثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية، وخاصة في محالات الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات. ونحن مهتمون بزيادة استكشاف ذلك.

الآن أنتقل إلى ترانسدينستريا، التي يجب أن تعالج في المستقبل القريب، لأنها مصدر خطير لعدم الاستقرار ليس في ملدوفا فحسب، ولكن في أوكرانيا أيضا. والتغييرات التي حدثت في أوكرانيا والخط الجديد لقيادة ملدوفا يمكناننا من البحث عن حلول. إن مراقبة الحدود بين أوكرانيا وترانسدينستريا – أو، ن شئت، حدود ملدوفا – على الجانب الأوكراني، إذ ما نفذت بصرامة، يمكن أن تقنع

تيراسبول في غضون أشهر بأن الحالة الراهنة لا يمكن استمرارها. وأعتقد أن تطبيق اللامركزية ووجود حكم ذاتي قوي ليس من شأنه إتاحة فرصة لترانسدينستريا للاندماج فحسب، ولكنه يسهم أيضا في تحقيق الديمقراطية في ملدوفا.

أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على أسئلته بشأن العلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون؛ وقد حاولت الإجابة جزئيا عليها.

فيما يتعلق بخبراتنا في العمل فيما وراء منطقة عملنا المالوفة، يتعين علينا، طبعا، تعزيز قدراتنا التقنية والتعامل مع المشاكل المطروحة، مثل الميزانية وجدول تقرير المساهمات. ولدينا أيضا أزمة إدارية صغيرة فيما يتعلق بتعيين أمين عام حديد. ولكي أعتقد موقنا أنه ينبغي لمنظمة الأمن والتعاون أن تعتبر نفسها منظمة تهدف إلى العمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة أو القيام ببعض عمل الأمم المتحدة — أو العمل في اتساق تام مع الأمم المتحدة — أينما كان ذلك ممكنا وربما في أمكنة لا تستطيع الأمم المتحدة العمل فيها لوحدها.

أود الآن أن أجيب على الأسئلة التي وجهها إلى ممثل الاتحاد الروسي. إنني أوافق تماما على ما قاله فيما يتعلق بمشكلة التوازن. إنني شخصيا – إذا جاز التعبير – افتتحت رئاسة سلوفينيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بقولي إننا نحتاج إلى ثلاثة أمور: الإصلاح والتنشيط وإعادة التوازن. وأقصد بعبارة "إعادة التوازن" إحداث المزيد من التوازن بين عناصر المنظمة الثلاثة: البعد الاقتصادي والبيئي، والبعد الإنساني و، طبعا، البعد السياسي والعسكري. ونحن نحتاج إلى علاقة أو موقف أكثر تساويا حيال جميع تلك المكونات.

وفي ذلك الصدد، اقترحت خطوتين وأجرينا كذلك مناقشات مع ممثلين للاتحاد الروسي حول مؤتمرات وحلقات عمل وأفرقة عاملة اقترحها ذلك الوفد. ووجدت المناقشات مفيدة للغاية وهامة جدا، وهي تتعلق، على سبيل المثال، محؤتمرات تعنى بالطاقة والأمن والمذاهب العسكرية. لذلك، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نتوقف لبرهة بين الفينة والأحرى ونظر في مصلحة كل منا أو في مصلحة الأغلبية منا.

ويحدوني الأمل بالتأكيد أن نسوي خلافاتنا المتعلقة بدرجات الإسهام بغية تصدينا للمشاكل في العالم الخارجي،

وعدم الانشغال جدا بالمشاكل الداخلية. وأعتقد أنه من الخطأ اعتبار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منظمة قادرة على بحث مشاكلها الذاتية فحسب، بدلا من قدرتما على العمل في العالم الخارجي حيث بالتأكيد وجودها ضروري حدا ويساعد في بعض الأحيان على حل مشاكل خطيرة، وإنقاذ أرواح الناس، وما إلى هنالك.

وفي ما يتعلق بموضوع صربيا والجبل الأسود وكوسوفو، أتفق تمام الاتفاق مع ما قاله أعضاء المحلس بشأن حماية حقوق الإنسان في كوسوفو. لقد زرت كوسوفو مرتين، واحدة بعد الأحداث التي حرت في آذار/مارس ٢٠٠٤، وأخرى قبل بضعة أسابيع. ولا بد لي من القول إنىي أعجبت بالتقدم الذي شهدته بشأن مواقف القيادة المؤقتة في كوسوفو. وأعتقد أن الذين كانوا يحاورونني من هذه القيادة - وهنا أشمل الجميع - أي رئيس الوزراء ورئيس المحلس النيابي والرئيس أدركوا أنه لا يوجد حل حيد لكوسوفو بدون أن يشمل الجميع، عنيت الصرب والأقليات الأحرى. فضلا عن الجميع في المحتمع الدولي بأسره الذي كان في الماضي منخرطا في تسوية الصراع في كوسوفو. وهنا أشير إلى مجموعة البلدان السبعة، وبطبيعة الحال إلى الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحديدا. وينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل منع تكرار الأحداث التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، أو حيى محاولة تكرارها. وأعتقد أن السيد سورين جيسن - بيترسن، الممثل الخاص لأمين عام الأمم المتحدة، يقوم بعمل جيد جدا في كوسوفو بشأن هذه المسألة على وجه التحديد.

إنني أشعر بأوجه قلق مثلما يشعر بها أي شخص آخر على ما أفترض. وتتعلق أوجه القلق هذه بالعواقب التي يحتمل أن تسفر عن توجيه الاتهام إلى راموش هاراريناتش، رئيس الوزراء الحالي للحكومة المؤقتة. وآمل ألا يسبب الاتهام انتفاضات جماهيرية ألبانية. ولا أعتقد أن هذا سيحصل. فذلك بالتأكيد ليس لصالح شعب كوسوفو إن مضى في ذلك الاتجاه. ويحدوني الأمل في عدم استغلال الجانب الآخر لهذه الحالة أو غيرها من الحالات العصيبة من أحل إثارة التحدي. ولا أعتقد أن أحدا له مصلحة في تصعيد الحالة في كوسوفو. ولدي شعور بأن الوضع الراهن لا يلبي

9 05-25560

مصلحة أحد بالفعل. وأعتقد أن هناك بعض العناصر الأصولية في الحياة السياسية في المنطقة تود أن تبقي الوضع الراهن على حاله، وهناك أيضا بعض هياكل الإحرام في كوسوفو ذاتها تود الشيء نفسه. لذلك، علينا أن نكون حذرين حدا عندما نجري مداولات بشأن تلك المسائل.

وفي ما يتعلق بالتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، أود أن أذكر بإيجاز أن دور الأمم المتحدة، حسبما ترى، دور رئيسي في هذا المجال حيث أن من الضروري أن يصدر مجلس الأمن قرارا جديدا. بطبيعة الحال، سأكون مسرورا جدا لو قرر الأمين العام التنسيق مع بروكسل وواشنطن لدى تعيين مبعوث خاص لكوسوفو. فهاتان العاصمتان تنظران أيضا في تعيين مبعوثين لهما.

نحن نمر الآن بحالة حرجة وصعبة لكني أعتقد أن هناك الكثير من الأفكار والمفاهيم الجيدة. لذلك، ينبغي ألا نرى تكرارا لأحداث عام ٢٠٠٤.

أما بخصوص الأسئلة التي طرحها ممثل المملكة المتحدة، فقد سبق لي أن قلت إنه لا ينبغي تعزيز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضا بين منظمة الأمن والتعاون والاتحاد الأوروبي. وأعتقد أنه في ما يتعلق بمنع الصراعات، لدينا مصالح مشتركة والكثير من المفاهيم المتشابحة. وإنني أفكر، على سبيل المثال، في حورجيا، كانت لدينا مشكلة تتعلق بمواصلتنا لعملية رصد الحدود في حورجيا. وعلى حد علمي، إن هذا

المشروع سيتوقف، أو توقف بالفعل لأنه لا توجد ولاية حديدة. وفي فيينا، نعكف الآن على بحث فكرة مشابحة أو فكرة تتعلق بتدريب حرس الحدود. ولكن ثمة مصلحة أيضا للاتحاد الأوروبي في مساعدتنا عن طريق تقديم بعض الأفكار الخاصة به. فإذا استطاع الاتحاد الأوروبي أن يدلي بدلوه إزاء هذه الحالة، فمن شأن ذلك بطبيعة الحال أن يكون ذا أهمية كبرى لجورجيا، ومن الطبيعي ألا نشعر في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالحسد. وفي هذا الصدد، لن توجد مشكلة لدى منظمة الأمن والتعاون لأنني أعتقد أننا منظمة ذات توجه نحو تنفيذ المشاريع بدلا من التنافس مع منظمات أحرى وإن جاز لى هذا القول.

أعتقد أني أجبت الآن عن جميع الأسئلة ولقد سعدت بأن الفرصة تسنت لي من أجل الإجابة عن تلك الأسئلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد ديمتري روبل، وزير خارجية سلوفينيا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على التوضيحات التي أدلى بها.

لا يوجد متكلمون آخرون. هذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في حدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.